

التغطية الصحفية حول :

مشاركون في ندوة بمركز دراسات حول نظام
التأمين الاجتماعي: إصلاحات ملف التقاعد تضمن
استدامة الصناديق والحفاظ على المستحقات

15 يوليو 2020

المرباطي: نحتاج 11 مليار دينار لمد أجل الصناديق التقاعدية 50 عاماً

« تخيير الحاصلين على معاشين بدءاً من أغسطس

« أيمن شكل



« 04

أكدت الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للتأمين الاجتماعي إيمان المرباطي أن مد أجل الصناديق التقاعدية 50 عاماً يتطلب توفير 11 مليار دينار. وأضافت خلال ندوة «مستقبل الصناديق التقاعدية في البحرين»، نظمتها مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة «دراسات» أمس، أن أعضاء مجلس إدارة الهيئة لا يتسلمون أي امتيازات منذ عام 2015، موضحة في الوقت نفسه أن الهيئة بدأت بالإصلاحات بنفسها. وأكدت أن الهيئة قامت باستخلاص 10 إصلاحات من توصيات الخبير الاكتواري مع مراعاة الأوضاع، مشيرة إلى أنه لا بد من تنفيذ هذه الإصلاحات حزمة واحدة.

المرباطي: مد أجل الصناديق التقاعدية 50 عاماً يتطلب توفير 11 مليار دينار

« أعضاء مجلس «التأمين الاجتماعي» لا يتسلمون أي امتيازات منذ 2015

نفس المستوي، الأمر الذي يسبب ضغطاً على الصناديق التقاعدية. وأضافت «حذرت الدراسة الشاملة التي قدمها الخبير الاكتواري في 2018 من استنزاف الصندوق العام في 2024 وفي الخلف 7.5 مليار دينار في 2033. كما أن العجز قفز من 7.5 مليار دينار في 2015 إلى 14 مليار دينار هذا العام، وحذر في توصيات قدمها من أن صناديق التقاعد مزالت تعاني وإن استمرار الوضع بدون إصلاحات جزئية يحدد بعدم القدرة على عدم دفع الاستحقاقات التقاعدية. مشيرة إلى أن الخبير شدد على تقديم تنفيذ التوصيات المطلوبة». وأكدت أن الهيئة قامت باستخلاص 10 إصلاحات من توصيات الخبير مع مراعاة الأوضاع وهذه الإصلاحات العشر لا بد من تنفيذها حزمة واحدة. وعن النقاط الست الأخرى قالت المرباطي: «إنما تتعلق بتخفيض المعاش بمعدل 6-7 عن كل سنة من سنوات التقاعد قبل سن التقاعد الاعتيادي، واعتبار سن التقاعد الاعتيادي 60 سنة والأخير 65 سنة مع جواز الاستمرار في العمل بعد ذلك وتسمية المعاش على متوسط راتب الخمس سنوات الأخيرة قبل التقاعد وزيادة نسبة



للمستحقين المؤمن مع الالتزام بواجباتها تجاه إصابات العمل أو الأضرار التي يتعرض لها الموظف. بالإضافة إلى المحافظة على الوضع المالي للصناديق لضمان قدرتها على سداد التزاماتها المستقبلية تجاه جميع المستحقين». وواصلت، وتلحيق استدامة الصناديق لابد من تحقيق التوازن بين الإيرادات ممثلة في الاشتراكات والمصرفيات ممثلة في المعاشات التقاعدية. ولابد من الإشارة إلى أن أعداد المتقاعدين في ازدياد رغم أن أعداد المشتركين في

مد عمر الصناديق التقاعدية، لإقنين إلى أن ما تضمنه المرسوم يعزز من مساعي الحكومة للحفاظ على استدامة الصناديق التقاعدية وحماية مستحقات المتقاعدين. وبيّنت المرباطي أن أعضاء مجلس إدارة الهيئة لا يتسلمون أي امتيازات منذ العام 2015، موضحة بأن الهيئة بدأت بالإصلاحات بنفسها. وقالت «إن الهيئة العامة تسعى إلى المحافظة على استدامة صناديق التقاعد من خلال تأمين المعاشات التقاعدية

أكدت الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للتأمين الاجتماعي إيمان المرباطي أن مد أجل الصناديق التقاعدية لمدة 50 عاماً يتطلب توفير 11 مليار دينار. جاء ذلك خلال ندوة «مستقبل الصناديق التقاعدية في البحرين» نظمتها مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة «دراسات» أمس، بمشاركة نخبة من أعضاء مجلس الشورى والنواب والخبراء والمختصين المعنيين بهذا الشأن. وأضافت أن الخبير الاكتواري طالب بدمج الصناديق التقاعدية ووقف الزيادة السنوية للمعاشات وربطها مع الفواض المتوقعة حتى يمكننا في القريب العمل على ارجعها. بالإضافة إلى وقف الجمع بين الراتب والمعاش التقاعدي، ومنع الجمع بين المعاشات التقاعدية، وهذه هي الحزمة الأولى التي تم إصدارها بالمرسوم بقانون. وأكد المشاركون أهمية الإصلاحات التي طالت ملف التقاعد من خلال ما تضمنه المرسوم بقانون رقم 21 لسنة 2020 بشأن صناديق ومعاشات التقاعد التي صدر عن حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عامل البلاد المتدني وما ستسمح به من

وقف الزيادة السنوية للمتقاعدين لا يعني إلغاءها .. «التأمينات الاجتماعية» :

11 مليار دينار لمد أجل الصناديق التقاعدية 50 سنة



جانب من الندوة التي نظمتها مركز «دراسات»

ياسمين شاهين:

أكدت الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للتأمين الاجتماعي إيمان المرباطي أن أعضاء مجلس إدارة الهيئة لا يتسلمون أي امتيازات منذ العام 2015. وقالت في ندوة «مستقبل الصناديق التقاعدية للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة «دراسات» أن الإصلاحات الأخيرة لأنظمة التقاعد ستمد عمر الصناديق إلى ست سنوات قادمة فقط. وذكرت «أن مد أجل الصناديق لمدة 50 سنة يتطلب توفير 11 مليار دينار». ولفتت إلى أن وقف الزيادة السنوية للمتقاعدين لا يعني إلغاءها تماماً، وإنما إعادة صياغتها وفق اشتراطات معينة.



وقف الزيادة السنوية للمتقاعدين لا يعني إلغاءها نهائياً .. الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للتأمينات :

الإصلاحات الأخيرة تمد عمر الصناديق 6 سنوات ومدتها 50 سنة يتطلب 11 مليار دينار

الهيئة بدأت الإصلاحات بنفسها وأعضاء الإدارة لا يتسلمون أي امتيازات منذ العام 2015

ياسمين شاهين:

أكد المشاركون في ندوة «مستقبل الصناديق التقاعدية في مملكة البحرين» أهمية الإصلاحات التي طالت طيف التقاعد من خلال ما تضمنه الرسوم بقانون رقم 31 لسنة 2020 بشأن صناديق ومعاشات التقاعد الذي صدر عن حضرة صاحب الجلالة ملك البلاد المفدى وما تضمنه به من مد عمر الصناديق التقاعدية. لافتين إلى أن ما تضمنه الرسوم يعزز من مساعي الحكومة للحفاظ على استدامة الصناديق التقاعدية وحماية مستحقات المتقاعدين.

جاء ذلك خلال الندوة التي نظمتها مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة «دراسات» أمس بمشاركة نخبة من أعضاء مجلسي الشورى والنواب والخبراء والاختصاصيين المعنيين بهذا الشأن. وبيّنت الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للتأمين الاجتماعي إيمان المرباطي أن أعضاء مجلس إدارة الهيئة لا يتسلمون أي امتيازات منذ العام 2015. موضحة أن الهيئة قد بدأت بالإصلاحات بنفسها.

وأكدت على ضرورة العمل بتوصيات الخبير الاتواري العشر حزمة واحدة لمد عمر الصناديق التقاعدية والتأمينية إلى 2086. مشيدة بالرسوم للملكي بقانون رقم 31 لسنة 2020 الذي تضمن اللواقف على التوصيات الأربع.

وأشارت إلى أن الإصلاحات الأخيرة لأنظمة التقاعد ستمد عمر الصناديق إلى ست سنوات قادمة فقط. وقالت: «إن مد أجل الصناديق لمدة 50 سنة يتطلب توفير 11 مليار دينار، وإن الخبير الاتواري طالب بدمج الصناديق التقاعدية ووقف الزيادة السنوية للمعاشات

نتائج المراجعة الاتواريّة الشاملة 2018

القطاع الخاص	القطاع العام	القطاع المزدوج	القطاع المزدوج
2028	2024	2024	2024
98%	94%	97%	96%
11,345 مليار	6,338 مليار	6,928 مليار	6,928 مليار

مراجعة شاملة للتأمين الاجتماعي (القطاع المزدوج) في مملكة البحرين، تم إجراؤها بالتعاون مع خبراء من شركة «البي» في البحرين، وذلك في إطار مشروع «مراجعة شاملة للتأمين الاجتماعي» الذي تم إنشاؤه في البحرين.

وربطها مع الفواضل للتحقق حتى يمكننا في القريب العمل على إرجاعها، بالإضافة إلى وقف الجمع بين الراتب والمعاش التقاضي. ومنع الجمع بين المعاشات التقاعدية. وهذه هي الحزمة الأولى التي تم إصدارها بالرسوم بقانون. ولفتت إلى أن وقف الزيادة السنوية للمتقاعدين لا يعني إلغاءها تماماً، وإنما إعادة صياغتها وفق اشتراطات معينة أختين في عين الاعتبار أصحاب المعاشات المحذورة من التقاعدين، وأنه لا مانع من صرفها في حال وجود نقاش ووفرة في الصناديق التقاعدية. ورات المرباطي أهمية تطبيق حزمة الإصلاحات بشكل عاجل ببل جبرئتها: لكي تحقق الفائدة المرجوة منها على المدى البعيد، وأهمها تخفيض المعاش بمعدل 2% عن كل سنة من سنوات التقاعد قبل سن التقاعد

واعتبار سن التقاعد الإعتباري 60 سنة والإختباري 65 سنة مع جواز الاستقرار بالعمل، وتوسيع العتاش على التقاعد. وزيادة نسبة الإشتراطات التأمينية من 71% تدريجياً حتى تبلغ 87%، وذلك لزيادة من 2020 ووضع حد أدنى للتقاعد عند سن 65 وإلغاء سنوات الخدمة الإعتبارية. وفي معرض ردها حول سؤال من الهدف من استدامة الصناديق، قالت: «لتأمين معاش تقاعدي للمؤمن عليه وللصحتين من بعدهم، مع التأكد من التزام الصناديق بواجباتها تجاه إصابات العمل والأخطار المحتملة للعامل، كذلك المحافظة على الوضع المالي للصناديق لضمان قدرتها على سداد التزاماتها لجميع المستحقين». وأشارت المرباطي إلى أنه لاستدامة

الصناديق التقاعدية لابد من تحقيق توازن بين الإيرادات من الإشتراكات والمصروفات التقاعدية. خصوصاً أن أعداد التقاعدين في ازدياد ملحوظ، في حين أن أعداد الشترحين عازلت ثابتة، وهو ما يترتب بعجز كبير في تلك الصناديق. وأرجعت أسباب زيادة المصروفات التقاعدية إلى زيادة أعداد التقاعدين، وتخفيض الإشتراكات، وانخفاض متوسط العمر لدى التقاعدين المستجدين، كذلك صرف الزيادة السنوية المرتبة للقطاعين وصرف علاوة تحسين المعيشة لجميع التقاعدين، وأخيراً رفع الحد الأدنى للمعاش التقاعدي واستحداث مزاي غير مؤونة. وشكّلت المرباطي على ضرورة تعميم الخبير الاتواري على ثلاث سنوات للخصص وتحديد المركز المالي للهيئة؛ لضمان استدامة الصناديق التقاعدية وتجاوز العجز الفعلي الذي أصابها.

وحسب نتائج المراجعة الاتواريّة للصناديق التقاعدية والتأمينية، أشارت إلى أن العجز الاتواري حسب مراجعة الخبير في 2015 بلغ 7.5 مليار دينار، مقدراً سنة تقاعد الصندوق العام في 2028، أما الخاص لسنة التقاعد المحددة في 2084. في حين بلغ العجز الاتواري في 2018 حسب مراجعات الخبير 14.38 مليار دينار، وحده تقاعد الصندوق في عام 2024 والخاص 2088. ولفتت إلى أن معدل الإشتراك الذي سيكون كافياً لدفع الزاي الحالية كانت 77% في القطاع العام و74% في القطاع الخاص، أما القيمة الحالية لمتطلبات التمويل الإضافي خلال السنوات الـ 60 القادمة فتبلغ -بحسب الخبير الاتواري- في القطاع العام 6.028 مليار، وفي القطاع الخاص 6.386 مليار

دينار. فيما أشار د. عمر العبيدي مدير إدارة الدراسات والبحوث بمركز دراسات إلى أن أنظمة التقاعد الحالية مهددة بالإفلاس، مرجحاً السبب في أمرين: أولهما انخفاض في معدلات الولادة وهو ما قلل من إسهام الجيل الحالي في تلك الصناديق مقارنة بالاتزامات نحو المتقاعدين الحاليين. ولفت إلى أن الأمر الذي يكمن في التطور الطبّي الذي أدى إلى ارتفاع كبير في متوسط العمر المتوقع عند الولادة، وهو ما جعل الناس بحاجة إلى دخل لفترة طويلة بعد سن التقاعد الرسمي. وتطرق العبيدي إلى حلول عملية لتفادي الإفلاس للصناديق التقاعدية، ملتحخاً إياها بالقول: «أهمها رفع الضرائب وهو قد يمثل إعادة توجيه أموال حكومية مخصصة لغرض آخر لتصندوق التقاعد، وثانياً رفع سن التقاعد، وأخيراً خفض مستوى المعيشة في فترة التقاعد».

من جانبه، أشار عضو مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة «دراسات» د. خليفة الفاضل إلى أن هذا الرسوم والتي استصلاً للمعاش الواردة في ميثاق العمل الوطني دستور مملكة البحرين، وتتسق مع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة وعلى رأسها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي تحتص جميعها على الحق في الضمان الاجتماعي.

إصلاحات "التقاعد" تضمن الاستدامة وحفظ المستحقات

المرباطي: لابد من التوازن بين الاشتراكات والمصرفوفات



مركز دراسات بنظم ندوة مستقبل الصناديق التقاعدية في مملكة البحرين

البلاد | إبراهيم النعام

أكد المشاركون في ندوة "مستقبل الصناديق التقاعدية في مملكة البحرين"، أهمية الإصلاحات التي طالت ملف التقاعد غير ما تضمنه المرسوم بقانون رقم 21 لسنة 2020 بشأن صناديق ومعاشات التقاعد الذي صدر عن صاحب الجلالة ملك البلاد وما ستسهم به من مد عمر الصناديق التقاعدية، لافتين إلى أن ما تضمنه المرسوم يعزز من مساعي الحكومة للحفاظ على استدامة الصناديق التقاعدية وحماية مستحقات المتقاعدين. جاء ذلك في الندوة التي نظمتها مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة "دراسات" أمس، بمشاركة نخبة

من أعضاء مجلسي الشورى والنواب والخبراء والمتخصصين المعنيين بهذا الشأن. وقالت الرئيس التنفيذي لهيئة التأمين الاجتماعي إيمان المرابطي "تحقيق استدامة الصناديق لابد أن يكون هناك توازن ما بين الاشتراكات

والمصرفوفات، وتبين التقارير في الأعوام الخمسة الأخيرة زيادة عدد المتقاعدين في مقابل المشتركين، ففي العام 2012 وصلنا للحجز الأكتواري والآن وصلنا للحجز الفعلي، ولولا استثمارات الصناديق لما تم تغطية المصرفوفات". (04)

العبيدي: أنظمة التقاعد العالمية مهددة بالإفلاس والحل برفع الضرائب

المرباطي تؤكد أن مجلس إدارة التأمينات لا يستلم أية امتيازات منذ 2017



مجلس من ندوة مستقبل الصناديق التقاعدية

البلاد | إبراهيم النعام

عقد مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة يوم أمس ندوة مهمة عن مستقبل الصناديق التقاعدية في مملكة البحرين، قدم ورقتها الرئيس التنفيذي لهيئة الضمان الاجتماعي إيمان المرابطي، ومدير إدارة الدراسات والبحوث بالمرکز عمر العبيدي، وإدارة من عضو المرکز خليفة القاضل.

وقال العبيدي إن أنظمة التقاعد العالمية باتت اليوم مهددة بالإفلاس؛ بسبب التراجع في معدلات الولادة، والذي يقلل من مساهمات الجيل الحالي مقارنة بالانتماءات نحو المتقاعدين الحاليين، وأيضاً التطور الطبي أدى إلى ارتفاعات كبيرة، وبالتالي الناس بحاجة إلى دخل لفترة أطول بعد من التقاعد الرسمي. ولفت العبيدي إلى نشر للبرنامج التقاعدي الأمريكي حسب تزايد الديون بالسنوات الأخيرة، خصوصاً بعد الأزمة الاقتصادية العالمية العام 2008، حيث ارتفعت إلى نسبة 10 % ولا تزال على حالها لغاية اليوم، وهي مشكلة مشابهة في بريطانيا وفرنسا وإسبانيا وغيرها.

وقال إن الحلول الزاخرة عالمياً هي رفع الضرائب (المساهمات)، إعادة توجيه أموال حكومية مخصصة لغرض آخر لصندوق التقاعد، رفع سن التقاعد، خفض مستوى المعيشة في فترة التقاعد. من جهته أشار القاضل إلى أن الأرقام المتداوله عالمياً في اشتراكات التقاعد تصل إلى 14 % بالفترة، في حين أنها بالبحرين لا تتجاوز الـ 6 %، مؤكداً أننا نهم بالاستثمارات الأمانة ولا يمكن العالمة بأصول

وتابعت المرابطي بطلها "الدراسة الأكتواريه سيتم دراستها كل ثلاث سنوات، والتي ستحدد الآليات والإصلاحات اللازمة حينها، وهي دراسة تجري لدراسة المرکز العالي لهيئة والزمانها ومصرفوفاتها، والتي تغطي الاستثمارات. وقالت على الهيئة الزمان طارئة غير قابلة للتأجيل وهي الطعاشات، والتي لم تتأخر أبداً بمساعدة، وهي معاشات كبيرة حالياً، أصول الهيئة طيبة، لكنها مرتبطة بوضع السوق، ونحن لنخوف من كسر الاستثمارات تمويل الطعاشات، إذا استمرنا على الوضع الحالي لن نكون لدينا أي استثمارات مستقبلاً.

وتطبيق الإصلاحات، وبأن تكون بحزمة واحدة وليس فردية، حيث إن التطبيق الفردي سيجعلها أقل تأثير، ومن الحلول المطروحة دمج الصناديق التي سيخضع استخدام أصولها وموردتها بقاءة أكثر. وفي سؤال عما إذا كانت الإصلاحات التي صدرت بمرسوم (21) كافية لإفعاد الصناديق، أجابت المرابطي بالقول "لابد للإصلاحات أن تتم دفعة واحدة خصوصاً وأنا وصلنا اليوم مرحلة نفذ فيها الإصلاحات العشرة. وفي سؤال آخر ما إذا كان مجلس إدارة الهيئة يستلم أي امتيازات، نفت بالقول "المجلس لا يستلم أي امتيازات منذ العام 2017.

لدى المتقاعدين المنجدين، وصرف الزيادة السنوية المركبة للطاعين وصرف علاوة تحسين المعيشة لجميع المتقاعدين ورفع الحد الأدنى للمعاش التقاعدي واستحداث مزاي غير مموله. وتابعت "بعض المتقاعدين يحصلون على راتب أعلى من راتبهم الفعلي مع علاوة تحسين المعيشة، لتشجيعهم للتقاعد المبكر، ولقد جاء تعيين خبير اكتروني كل ثلاث سنوات للخصم وتحديد المرکز العالي لهيئة. وواضحة المرابطي أن نتائج المراجعة الأكتواريه الشاملة لعام 2018 تبين أن السنة المتوقعة لنفاد أصول الصندوق للقطاع العام في 2024، وفي 2033 بالنسبة



مشاركون في ندوة حول نظام التأمين الاجتماعي: إصلاحات ملف التقاعد تضمن استدامة الصناديق والحفاظ على المستحقات

14 يوليو 2020 © وقت الإنشاء: 05:51 PM آخر تحديث: 06:16 PM عدد المشاهدات: 492



مشاركون في ندوة حول نظام التأمين الاجتماعي: إصلاحات ملف التقاعد تضمن استدامة الصناديق والحفاظ على المستحقات

المنامة في 14 يوليو/ بنا / أكد المشاركون في ندوة "مستقبل الصناديق التقاعدية في مملكة البحرين"، أهمية الإصلاحات التي طالت ملف التقاعد من خلال ما تضمنه المرسوم بشأن رقم 21 لسنة 2020 بشأن صناديق ومؤسسات التقاعد الذي صدر عن حضرة صاحب الجلالة ملك البلاد المفدى وما يسهم به من مد عمر الصناديق التقاعدية لثنتين إلى أن ما تضمنه المرسوم يعزز من مسعى الحكومة للحفاظ على استدامة الصناديق التقاعدية وحماية مستحقات المتقاعدين.

جاء ذلك خلال الندوة التي نظمتها مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والنقابة "دراسات" اليوم، بمشاركة نخبة من أعضاء مجلسي الشورى والنواب والخبراء والمختصين المعنيين بهذا الشأن.

[الرابط](#)